محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية
المنعقدة في ٢٧ مارس ٢٠٢٢

انعقدت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك التجاري الدولي (مصر) في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الأحد، الموافق ٢٧ مارس ٢٠٢٢. وذلك بناءً على دعوة السيد الأستاذ/ شريف سمير محمود سامي، رئيس مجلس الإدارة، التي نشرت بجريدتي الوطن والشروق بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٢ (إخطار أول)، وجريدتي الجمهورية والدستور، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٢ (إخطار ثاني).

ونظراً للظروف الحالية وتماشياً مع توجهات الدولة للحد من التجمعات والقرارات المتخذة بالإجراءات الاحترازية لمواجهة جائحة كورونا، وفي ضوء قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠، تم عقد الاجتماع والمشاركة فيه من خلال وسائل الاتصال الحديثة باستخدام تقنية E-magles. وحضر السادة المساهمين من خلال المنصة الالكترونية، وتم تسجيل واستيفاء بيانات المساهمين متضمنةً شهادات تجميد الأسهم من خلال المنصة الالكترونية عبر الرابط المخصص لذلك وهو "rebrand.ly/cibbank"، وأتيح التصويت عن بعد الكترونياً لكافة المساهمين الحاضرين. أدير الاجتماع من خلال مقر البنك بالحي المالي بالقرية الذكية، منطقة F10 (الكيلو ٢٨ طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي)، محافظة الجيزة،

وإعمالاً لنص المادة "٤١" من النظام الأساسي للبنك، رأس الاجتماع السيد الأستاذ/ شريف سمير محمود سامي، رئيس مجلس الإدارة.

والتزاماً بنص المادة "٦٠" من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، فقد حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة الآتي أسماؤهم حضوراً فعلياً:

- السيد الأستـــاذ/ حسين محمد ماجد حسين أباظة - المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب
- الأستاذة الدكتورة/ أماني محمد نجيب أبو زيـد - عضو غير تنفيذي ومستقل
- السيدة الأستـــاذة/ ماجدة رأفت جنـدي حبيـب - عضو غير تنفيذي ومستقل

كما حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة الاتي أسماؤهم عن طريق الاتصال المرئي:

- السيـد الأستـــاذ/ باريش داتاترايا سوكتانكار - عضو غير تنفيذي ومستقل
- السيد الأستـــاذ/ راجيف كريشان لان كاكار - عضو غير تنفيذي ومستقل
- السيد الأستـــاذ/ جـــاي-مايكـل باسلـو - عضو غير تنفيذي ومستقل
- السيد الأستـــاذ/ طارق عبد الحميد رشـدي - عضو غير تنفيذي ومستقل

كما حضر الاجتماع السادة مراقبا حسابات البنك حضوراً فعلياً:

- السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح، الشريك التنفيذي، مفوضاً من السيد الأستاذ/ فريد سمير فريد، الشريك بمكتب ديلويت - صالح وبرسوم وعبد العزيز- محاسبون ومراجعون.
- السيد الأستاذ/ تامر صلاح الدين عبد التواب – الشريك بمكتب برايس وتر هاوس كوبرز عزالدين ودياب وشركاهم محاسبون قانونيون.

كذلك حضر الاجتماع عن طريق الاتصال المرئي:

- السيد الأستاذ/ هشام جويد، المدير العام، الرقابة المكتبية، قطاع الرقابة والاشراف، البنك المركزي المصري.

واستهل السيد رئيس مجلس الإدارة الاجتماع مرحباً بالمساهمين والحاضرين. كما أكد سيادته حضور كافة أعضاء مجلس الإدارة سواء حضور فعلياً أو عن طريق الاتصال المرئي. كما حضر مراقبا الحسابات حضوراً فعلياً.

ثم اقترح السيد رئيس الاجتماع تعيين كل من:

الأستاذة/ مهـــا سعيـــد الشـاهـــد	أمين سر الجمعية
الأستـــاذ/ محي الدين مجـــاهد	جامع أصـــوات
الأستـــاذ/ لؤي عبد الحميد أمين	جامع أصـــوات

وفى ضوء عدم وجود أي اعتراض على أي منهم، طلب رئيس الجمعية من السادة جامعي الأصوات إعلان نسبة حضور السادة المساهمين للاجتماع. وأعلن الأستاذ/ لؤي عبد الحميد أمين أنه قد حضر الاجتماع عدد (٧٩١,٥٤١,٣٦٧) سهم بالأصالة تمثل ٣٩,٩٣ % من رأس مال البنك.
وأكد مراقبا الحسابات نسبة حضور السادة المساهمين المذكورة وأعلنا توافر النصاب القانوني لصحة انعقاد الاجتماع.

ثم شرح رئيس الاجتماع الإجراءات التي ستتبع أثناء الاجتماع حيث سيتم تلاوة كل بند ومناقشته ثم منح برهة من الوقت للسادة المساهمين ممن لم يصوتوا بعد للتصويت على البند عن طريق المنصة الالكترونية، أو لمن يريد من السادة المساهمين تعديل التصويت سواء بالقبول أو الرفض أو الامتناع عن التصويت.

ثم شرع سيادته في تناول بنود جدول الأعمال والمتاح محتواه عن طريق المنصة الالكترونية، وموقع البنك الالكتروني، وبالإدارة المعنية لاطلاع السادة المساهمين وذلك على النحو التالي:

البند (١-١)

النظر في تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١

استعرض السيد رئيس الاجتماع التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢١.

مستهلاً سيادته التقرير بتسليط الضوء على نشاط البنك لعام ٢٠٢١ ونتائجه المالية القوية التي حققها خلال العام على الرغم من التحديات والصعوبات التي شهدها عام ٢٠٢١ من حيث التكيف مع واقع كوفيد-١٩ خلال النصف الأول من العام، إضافة إلى التضخم وتداعياته في النصف الثاني من العام، وصولاً إلى العام الحالي بكل ما تحمله الأزمة الاقتصادية في شرق ووسط أوروبا من أبعاد.

وأوضح سيادته مواصلة البنك جهوده لتحسين جودة وكفاءة الأنشطة والقطاعات التشغيلية الرئيسية والتوسع في باقة الخدمات والمنتجات المقدمة وتعزيز انتشارها لخدمة العملاء مع تكثيف التركيز على تعزيز الشمول المالي. وذكر أن البنك عكف على تطوير نظم معالجة وتحليل البيانات، والارتقاء بالقنوات الرقمية والحلول الابتكارية لتحسين تجربة العملاء وترشيد تكاليف اجراء المعاملات البنكية داخل الفروع.

وأثمرت هذه الاستراتيجية عن ارتفاع عدد مستخدمي القنوات الرقمية التابعة للبنك إلى مليون مستخدم خلال عام ٢٠٢١، مع معدل استخدام بنسبة ٦٦% بنهاية ديسمبر ٢٠٢١. وارتفع عدد المشتركين في خدمة الإنترنت البنكية بمعدل سنوي ٣٠% كما ارتفع حجم المعاملات من خلال تطبيق التليفون المحمول بمعدل سنوي ١٠٧% لتصل إلى ٧,٣ مليون معاملة بقيمة ١٣٦,٣ مليار جنيه بمثابة معدل سنوي ١٥٩% ، كما ارتفع عدد العملاء المسجلين في تطبيق المحفظة الذكية "CIB Smart Wallet" إلى مليون مستخدم خلال عام ٢٠٢١، وهو نمو سنوي بمعدل ١٩%.

علاوة على ما سبق، نجح البنك في الحفاظ على مرتبة الصدارة بامتلاك أكبر شبكة ماكينات صراف آلي على مستوى بنوك القطاع الخاص، مع نمو عدد ماكينات الصراف الآلي للبنك بنسبة ١٥% ليصل إجمالي عددها إلى ١,٢٨٤ بنهاية العام. فضلاً عن نمو شبكة الفروع خلال عام ٢٠٢١ بإضافة ثمانية فروع جديدة ليصل إجمالي عدد فروع البنك إلى ٢١٥ فرعاً.

وبالتعاون مع وزارة الصحة، وفي محاولة لخفض معدل انتشار فيروس كورونا وسعياً لسلامة موظفي البنك والعملاء، قام البنك بتوفير التطعيم اللازم ضد فيروس كورونا لجميع موظفيه وأفراد أسرهم، حيث تم تطعيم حوالي ٧٠٠٠ موظف وأفراد أسرهم.

واصل البنك جهوده لتنمية الودائع خلال عام ٢٠٢١، حيث نجح في إضافة ٦٦,١ مليار جنيه مصري في صورة ودائع جديدة ليبلغ إجمالي الودائع ٤٠٧,٢ ميار جنيه مصري بزيادة سنوية قدرها ١٩%

بلغت محفظة القروض ١٦٤,٣ مليار جنيه مصري في نهاية عام ٢٠٢١، وهو نمو سنوي بنسبة ٢٠%

كما سجل البنك صافي أرباح مجمعة بقيمة ١٣,٢٧ مليار جنيه مصري خلال عام ٢٠٢١ وهو ارتفاع سنوي بمعدل ٣٠% وبلغ العائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE) ٢١,٧% بالقوائم المالية المجمعة (بعد توزيع الأرباح المقترحة) مقابل ١٩,٢% خلال العام السابق. وتقدم سيادته بالشكر للإدارة التنفيذية للبنك على الجهد المبذول خلال عام ٢٠٢١ والذي أثمر عن النتائج المالية المميزة حيث نجح البنك في الحفاظ على قوة معدل كفاية رأس المال (CAR)، مسجلاً ٢٩,٩% بنهاية عام ٢٠٢١ (بعد توزيع الأرباح المقترحة) متجاوزاً بذلك الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي.

كما تعكس استراتيجية البنك التي تهدف لدمج ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة (ESG) بجميع أنشطته التشغيلية نموذج أعمال البنك المتمثلة في تحقيق التوازن بين تعظيم معدلات الربحية وخدمة المصالح الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ونجح البنك التجاري الدولي في اصدار أول سندات خضراء في السوق المصري، وذلك في إطار جهوده لمكافحة ظاهرة التغير المناخي ودعم نماذج أعمال عملاءه للتحول نحو مستقبل خالٍ من الانبعاثات الكربونية وترسيخ ممارسات الاستدامة باعتبارها ضمن الأولويات الاستراتيجية للبنك.

بلغ عدد العاملين ٧٣٠٧ موظفاً بنهاية عام ٢٠٢١ حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة ٣٠%، وأحرز البنك تقدماً ملموساً فيما يتعلق بمبادرات تحقيق مبادئ المساواة بين الجنسين (GEI) من مؤسسة بلومبرج العالمية تقديراً لجهوده خلال عام ٢٠٢١.

وخلال عام ٢٠٢١، عقد مجلس إدارة البنك ١٤ اجتماعاً، وعقدت مختلف لجان مجلس الإدارة العديد من الاجتماعات خلال السنة كما يظهر تفصيلاً بتقرير الحوكمة المعروض على السادة المساهمين.

وفي ظل التحديات الناتجة عن انتشار فيروس (كوفيد-١٩)، تبرع البنك التجاري الدولي بمبلغ ٤٥ مليون جنيه وفقاً لتوجيهات البنك المركزي المصري لزيادة مشاركة القطاع المصرفي في الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس (كوفيد-١٩)، والتي تم اطلاقها تحت رعاية رئيس جمهورية مصر العربية. وتستهدف الحملة توفير اللقاحات لكبار السن وفئات المجتمع التي تواجه تحديات مالية، وذلك تحت مظلة تهدف إلى توفير الرعاية الاجتماعية والصحية. علما بأن البنك ساهم بمبلغ إضافي قيمته ٢٥ مليون جنيه لدعم تصنيع اللقاح محلياً.

تبنى البنك التجاري الدولي العديد من مبادرات وبرامج المسئولية الاجتماعية خلال عام ٢٠٢١، من ضمنها المشاركة في المشروع القومي لبناء ٥٥ وحدة سكنية للطلاب المصريين من ذوي الإنجازات الأكاديمية العليا، تنظيم الرحلات لأبناء المناطق الأكثر احتياجاً وذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى الأطفال الذين يعانون من مشكلات صحية.

كذلك شارك البنك في تمويل حملة "أسبوع التوعية بالتوحد" في المدارس ومقرات العمل، وحملة للأنشطة الاجتماعية باسم "كل طفل يستحق أن يبتسم"، بهدف دعم الأطفال وإدخال البهجة إليهم خلال فترة العيد، حيث قام الموظفين بجمع أكثر من ١٠٠٠ قطعة من الملابس والألعاب ووضعها في صناديق التبرعات من أجل توزيعها على الأطفال الأكثر احتياجاً.

أما عن مؤسسة البنك التجاري الدولي الخيرية، شاركت المؤسسة في تمويل العديد من المشروعات خلال عام ٢٠٢١ لتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية المقدمة للأطفال في مصر، وبلغ ما تم صرفه لهذا الغرض ٢٠٨,٤٣ مليون جنيه مصري وتضمنت تلك المشاركة دعم جهود مستشفى "سرطان الأطفال ٥٧٣٥٧، ومؤسسة مجدي يعقوب، ومستشفى الناس للأطفال، وبنك الكساء المصري، وتجهيز ٤٨ قافلة طبية بالمناطق الأكثر احتياجاً بمحافظة بني سويف، ولتحسين المهارات الحسية والحركية للأطفال ذوي الهمم، وللمساهمة في تمويل تكاليف التشغيل السنوية لإثنين من دور الإقامة للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية.

وبعد سرد ملخص لتقرير مجلس الإدارة،

القـــرار (١)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٦١٢,٤٩٣,٨٣٢) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٤٠% من إجمالي الأسهم المصوتة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١.

البند (١-٢)
تقرير الحوكمة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١
وتقرير مراقبي الحسابات عنه

أشار السيد رئيس الاجتماع إلى أن تقرير الحوكمة هو من متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية بحكم أن البنك شركة مساهمة مصرية مقيدة أسهمها في البورصة. ويتناول التقرير مختلف جهود البنك في إرساء الحوكمة السليمة من خلال مجلس الإدارة ولجانه. كما يتضمن التقرير النص على أي مخالفات ارتبطت بفرض جزاءات وقعت على البنك. ويقوم مراقبا الحسابات بإصدار تقرير عنه طبقاً للقواعد الصادرة عن الهيئة. وأعرب السادة مراقبا الحسابات عن عدم وجود أي تحفظ لديهما على تقرير الحوكمة المعروض على الجمعية العامة.

القـــرار (٢)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٦١٢,٤٩٣,٨٣٢) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٤٠% من إجمالي الأسهم المصوتة على تقرير مجلس الإدارة عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١، وعلى تقريري التأكد المستقل لمراقبي الحسابات على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

البند (١-٣)
أسئلة وطلبات مقدمة من المساهمين

أشار السيد رئيس الاجتماع إلى أنه ورد من المساهمين عدد من الأسئلة والطلبات وذلك خلال المدة القانونية وقام بالرد عليها على النحو التالي:

استفسر أحد السادة المساهمين بخصوص تناول بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي خلال الفترة الماضية اخبار وشائعات عن استحواذ صندوق سيادي من دولة عربية على حصة تقارب ال ١٨% من رأسمال البنك ومدى صحة هذا الكلام ومدى تأثيره في حالة صحته على الاستراتيجية الحالية للبنك او تغيير في الهيكل التنظيمي للبنك. أكد رئيس المجلس بأن التعامل بين بائع ومشترى للأسهم يتم مباشرة من خلال البورصة، ولا دخل للبنك به. وأن قواعد القيد تتضمن النص على ضرورة الإفصاح عند تجاوز ملكية مساهم لنسبة ٥% وعند حدوثه سيتوجب الإفصاح. وأضاف أن قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي يشترط الموافقة المسبقة للبنك المركزي قبل أن تصل نسبة أي مساهم (أو أطراف مرتبطة) إلى ١٠% أو أكثر.

كما استفسر السيد المساهم بشأن نص قرارات البنك المركزي الأخيرة على وجوب تمثيل مساهمي الأقلية في مجلس الإدارة، وعن سبب عدم قيام البنك بتنفيذ هذا القرار كسائر قرارات البنك المركزي وتمثيل الأقلية في مجلس الإدارة. أوضح رئيس المجلس أنه لا يتضمن هيكل ملكية البنك حالياً أي مساهم أغلبية. وقد انتخب ممثل لشخص اعتباري في دورة سابقة للمجلس وكذلك في آخر انتخاب لمجلس الإدارة في مارس ٢٠٢٠ وكان له ممثلاً حتى شهر سبتمبر ٢٠٢٠، ونظراً لمرور ٦ سنوات على عضويته ترك مكانه ولم يحل محله حتى الآن ممثل آخر، علماً بأن دورة هذا المجلس تنتهي مع الجمعية العامة القادمة ويمكن لأي مساهم الترشح بعد الحصول على موافقة البنك المركزي كما تنص عليه القواعد المعمول بها.

وتساءل أيضاً عن عدم توزيع أسهم مجانية هذا العام مثلما جرى عليه العمل سابقاً، حيث أن قيمه الكوبون هذا العام ضعيفة مع الاخذ في الاعتبار ان العام الماضي لم يقم البنك بتوزيع كوبون نقدي في ضوء الأرباح المحققة.

وجاءت الإجابة أن مجلس الإدارة رأى الانتهاء أولاً من إصدار الأسهم المجانية المقررة من الجمعية مارس ٢٠٢١ وذلك حتى لا تتراكم قرارات الزيادة وتتأخر. ويمكن بعدها النظر في الأمر.

وعن تداول السهم في البورصة بسعر منخفض جدا خلال الفترة الماضية سأل المساهم عن سبب عدم قيام مجلس الإدارة باقتراح شراء أسهم خزينه اسوة بباقي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية وذلك كفرصه استثمارية وتدعيم سعر السهم في البورصة. أوضح رئيس المجلس بأنه على الرغم من السماح بشراء أسهم الخزينة للشركات بصفة عامة، إلا أن قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي يحظر على البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي شراء أسهمها.

وعن استفسار مساهم اخر بأن يكون حق الحصول على الأسهم المجانية لحائز السهم في تاريخ يُحدد في الجمعية العامة، اسوة بالتوزيع النقدي، ولتتأخر إجراءات إصدار الأسهم المجانية كما تتأخر لكنها تكون من حق المساهم الأصلي. حيث دأب البنك على توزيع الأسهم المجانية بعد مدة طويلة من إقرارها في الجمعية العامة ويكون حق الحصول عليها لحائز السهم عند تاريخ التوزيع وهذا فيه غبن للمساهم الأصلي الذي اضطر لبيع أسهمه قبل التوزيع لأنه استثمر ماله لمدة طويلة قد تكون لمدة عام في البنك ولم يحصل على الأسهم المجانية وهي حق أصيل له.

أشار رئيس المجلس أننا نسعى دائماً إلى اختصار الفترة. وأن السهم يكون التعامل عليه أخذاً في الحسبان الحق في الحصول على نصيبه من الأسهم المجانية. كذلك نجد أنه في البورصة في أول يوم تداول بعد الحصول على الأسهم المجانية تتغير أسعار تداول السهم أخذا في الاعتبار قسمة القيمة السوقية للشركة على عدد أكبر من الأسهم. فلا يوجد غبن لمن باع.

كما ورد عدة استفسارات من مساهم اخر، الأول جاء اعتراضاً على اضافة البند (١-٣) الخاص بالرد على أسئلة المساهمين الواردة خلال المدة القانونية وأوضح انه إذا طلب المساهم إضافة بند في الجمعية العامة لمناقشته بها وأخذه التصويت عليه اثناء انعقاد الجمعية أن يقدمه الى إدارة الشركة قبل عشرة أيام على الأقل مرفق به تجميد ٥% من الأسهم المصدرة سواء فرداً أو مجموعة معه بهذا النصاب.

فكان رد رئيس المجلس أنه عرض الطلب تحقيقاً للشفافية، وأنه يتفق مع السائل، لذا جاءت توصية مجلس الإدارة بعدم قبول الطلب. وأن ما ورد بالنظام الأساسي التقدم بطلب قبل شهر على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية لإثارة ورفع نزاعات تمس المصلحة العامة والمشتركة للبنك باسم جموع المساهمين. أكد السيد رئيس المجلس أن مجلس الإدارة قرر إضافة هذا البند لجدول أعمال الجمعية بناءً على رأي القطاع القانوني بالبنك والمستشار القانوني الخارجي. وكانت التوصية كما هي معروضة بالتفصيل ضمن المرفقات بعدم الاستجابة للطلب وأيدت الجمعية العامة ذلك.

الاستفسار الثاني جاء بخصوص الارتفاع في حجز الاحتياطيات قبل توزيع الانصبة والذي أدى الى انخفاض التوزيع الفعلي للمساهمين الى ١,٣٥ جم (مائة وخمسة وثلاثون قرشاً) وكذلك الموزع على العاملين اقل من حقوقهم (١٠%) على الأقل ومجلس الإدارة (١٠% على الأكثر).

رد رئيس المجلس بأن قرار التوزيع تحكمه العديد من الاعتبارات الفنية التي تعرضها الإدارة وينظر فيها مجلس الإدارة. والأرباح غير موزعة يمكن توزيعها لاحقاً أو استخدامها في اصدار أسهم مجانية.

أما الموضوع الثالث فكان تعليق على أداء الإدارة ووصفه بأنه متراخي فيما يخص تنفيذ قرارات الجمعية العامة المنعقدة في ٣٠ مارس ٢٠٢١ وأدى، في اعتقاده، الى اضرار جسيمة بالمساهمين لحقوقهم في زيادة راس المال المقررة لهم.

أوضح رئيس المجلس أنه لا يوجد أي تراخى في تنفيذ قرار الجمعية بإصدار أسهم مجانية، إلا أن طول فترة الموافقات والإجراءات لدى مختلف الجهات والحاجة للانتهاء من إصدار الأسهم التي ووفق على إصدارها قبل قرار الأسهم المجانية في ٣٠ مارس ٢٠٢١ هو ما تسبب في طول المدة. ولا نعلم ما هو الضرر الجسيم المشار إليه.

ثم تناول رئيس المجلس طلب أحد السادة المساهمين والمعروض على الجمعية للتصويت بشأنه، حيث وجه مساهم مالك لعدد ٢٣٠٠ سهم (تمثل تقريباً نسبة 0.00012% من رأسمال البنك) طلباً إلى مجلس الإدارة بتضمين جدول أعمال الجمعية أنه يريد رفع واثارة نزاعات تمس المصلحة العامة والمشتركة للبنك باسم جموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة وفقاً للمادة "٥٥ مكرر" من النظام الأساسي للبنك ضد مجلس الإدارة وكافة المسئولين عن اجتماع الجمعية العامة العادية المؤرخة ٣٠ مارس ٢٠٢١ وهم رئيس مجلس الإدارة بصفته رئيس الجمعية العامة وأمين سر الجمعية العامة وجامعا الأصوات في الاجتماع (من رؤساء القطاعات في البنك) ومراقبا حسابات البنك. والنزاعات متمثلة في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة للطعن بالتزوير على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك المؤرخ في ٣٠ مارس ٢٠٢١ واتخاذ كافة الإجراءات القانونية لرفع الدعوى الجنائية ضدهم بالإضافة إلى سحب الثقة منهم وعزلهم من مناصبهم وفقاً للقانون فضلاً عن اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الأخرى وفقاً لما سوف تتخذه الجمعية العامة من قرارات جماعية في هذا الشأن.

ثم أشار السيد الرئيس إلى أن المساهم نفسه قدم لاحقاً بعض الطلبات والاستجوابات في المواعيد القانونية تتعلق بالموضوع بعاليه، ولكنه وردنا بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢٢ خطاب باسمه وبتوقيع منسوب له يفيد التنازل عنها جميعاً.

وبالرغم من ذلك، وإعمالاً بالرأي القانوني في هذا الصدد حيث قد بدأ التصويت الفعلي على هذا البند، ارتأى المجلس العرض على الجمعية العامة للنظر بشأن الموافقة على توصية مجلس الإدارة. وعليه،

القـــرار (٣)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٦١١,٨٩٥,٤٤١) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٣٢% من إجمالي الأسهم المصوتة على توصية مجلس الإدارة بشأن طلب المساهم.

البند (٢)

تقرير مراقبي الحسابات عن القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١

قام السيد الأستاذ/ كامل مجدي صالح بتلاوة تقرير مراقبي حسابات البنك عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/١٢/٣١. وأحاط سيادته السادة المساهمين بأنهما قاما بمراجعة القوائم المالية المستقلة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذلك قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن العام المالي المنتهي في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

ثم قام سيادته بعرض فقرة إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة والمجمعة في ضوء مراجعتهما لها والذي تم وفقاً لمعايير المراجعة المصرية، وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير من مراقبي الحسابات الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة والمجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتلا سيادته رأيهما فيما يلي:

الـــرأي:

أن القوائم المالية المستقلة والمجمعة تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل والمجمع للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائه المالي المستقل والمجمع وتدفقاته النقدية المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة والمجمعة.

القـــرار (٤)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٦١٢,٤٩٣,٨٣٢) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٤٠% من إجمالي الأسهم المصوتة على تقريري مراقبي الحسابات عن القوائم المالية المستقلة والمجمعة للبنك للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

البند (٣)
القوائم المالية المستقلة والمجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١

أشار السيد رئيس الاجتماع إلى أن القوائم المالية المستقلة والمجمعة تم إتاحتهما على المنصة الالكترونية وكذلك نشرهما بجريدتي الأهرام والأخبار بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٢٢ وذلك لنظر السادة المساهمين بشأن التصديق عليهما.

القـــرار (٥)

صادقت الجمعية العامة على القوائم المالية المستقلة والمجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ بعدد (٦١٢,٤٩٣,٨٣٢) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٤٠% من إجمالي الأسهم المصوتة.

البند (٤)
حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٢١

عرض السيد رئيس الاجتماع قائمة حساب توزيع الأرباح المقترح لعام ٢٠٢١ والمعروضة على السادة المساهمين للموافقة عليها وعلى تفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد توزيع حصة العاملين في الأرباح.

كما تم احاطة الجمعية بأن الكوبون النقدي المقترح بواقع ١,٣٥ جنيهاً مصرياً تقريباً للسهم يستحق لعدد اجمالي (١,٩٨٢,٥١٣,٣٦٠) سهم متضمنة عدد (١٢,٢٧١,٥٧٠) سهم والتي تمثل "الشريحة الثانية عشر" من برنامج تحفيز واثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق الوعد بالبيع والمعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك وفقاً لعقد تعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي للبنك المعتمد من الهيئة العامة للاستثمار في ١٧ مارس ٢٠٢٢. ويعتزم أن يكون استحقاق الكوبون لحاملي السهم حتى نهاية تداول يوم الإثنين ٤ ابريل ٢٠٢٢، على أن يصرف الكوبون يوم الخميس، الموافق ٧ ابريل ٢٠٢٢. هذا وقد أخطرت البورصة المصرية في ٢١ مارس ٢٠٢٢ بذلك.

القـــرار (٦)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٦١١,٩٧١,١٧١) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٣٢% من إجمالي الأسهم المصوتة على حساب توزيع الأرباح المقترح أدناه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١، وكذلك على تفويض مجلس الإدارة في وضع واعتماد قواعد توزيع حصة العاملين في الأرباح.

	(بالألف جنيه مصري)
صافي أرباح العام القابلة للتوزيع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٣,٧٧٨,١٤٨
توزع كالتالي:	
احتياطي قانوني	٦٧٠,٨٧٢
احتياطي عام	٨,٣٣٣,٤٠٤
توزيعات المساهمين	٢,٦٨٤,٠٧٧
حصة العاملين بالبنك	١,٣٤١,٤٦٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٤٩,٤٢٠
مؤسسة البنك التجاري الدولي	٢٠١,٢١٩
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	١٣٤,١٤٦
أرباح محتجزه في اخر السنة المالية	٣٦٣,٥٥٠

البند (٥)

زيادة رأس المال المصدر والمدفوع
نظام اثابة العاملين بالبنك (الشريحة الثالثة عشر)

عرض رئيس الاجتماع على الجمعية العامة النظر في الموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بعدد (١٦,٥٤٢,٩٢٧) سهم بقيمة اسمية قدرها عشرة جنيهات مصري بزيادة قدرها ١٦٥,٤٢٩,٢٧٠جنيه مصري والتي تمثل الأسهم الخاصة بالشريحة الثالثة عشر من برنامج تحفيز واثابة العاملين والمديرين بالبنك عن طريق الوعد بالبيع والذي أقرته الجمعية العامة غير العادية في ٢١ مارس ٢٠١٦ والمعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية في مايو٢٠١٦. كما طلب الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بتعديل المادتين "السادسة" و"السابعة" من النظام الأساسي للبنك بما يعكس الزيادة المذكورة في رأس المال المصدر والمدفوع وذلك رهناً بموافقة البنك المركزي المصري.

موضحاً انه سوف يتم السير في إجراءات هذه الزيادة بعد اتمام الموافقات اللازمة لزيادة رأس المال المصدر بعدد (مليار) سهم ممولة من الاحتياطي العام بمبلغ عشرة مليار جنيهاً مصرياً توزع مجاناً على المساهمين، وفقاً لقرار الجمعية العامة في ٣٠ مارس ٢٠٢١.

كما طلب موافقة الجمعية العامة على تفويض المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب في السير في إجراءات الزيادتين المذكورتين بعاليه بعد الحصول على الموافقات اللازمة وله حق تفويض الغير في ذلك مع مراعاة قواعد القيد والشطب الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والإجراءات التنفيذية لها ببورصة الأوراق المالية. وكذلك تفويض السيد الأستاذ/ محيي الدين التهامي إبراهيم، رئيس القطاع القانوني بالبنك، في إنهاء الإجراءات المطلوبة مع الجهات الإدارية والرقابية، وفي التوقيع على عقود تعديل النظام الأساسي أمام الشهر العقاري المختص.

القـــرار (٧)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٨٠,٣٣٤,٦٥٠) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٢٨% من إجمالي الأسهم المصوتة على زيادة رأس المال المعروضة، وكذلك وافقت الجمعية على تفويض مجلس الإدارة في تعديل المادتين السادسة والسابعة من النظام الأساسي بما يعكس الزيادة المذكورة في رأس المال المصدر والمدفوع رهناً بموافقة البنك المركزي. كما وافقت الجمعية على تفويض المسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب في السير في إجراءات الزيادات المذكورة بعد الحصول على موافقات الجهات الرقابية اللازمة وله الحق في تفويض الغير في ذلك مع مراعاة قواعد القيد والشطب الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والإجراءات التنفيذية لها ببورصة الأوراق المالية. كما وافقت الجمعية على تفويض الأستاذ/ محي الدين التهامي إبراهيم، رئيس القطاع القانوني بالبنك، في انهاء الإجراءات المطلوبة مع الجهات الإدارية والرقابية، وفي التوقيع على عقود تعديل النظام الأساسي أما الشهر العقاري المختص.

البند (٦)
إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١

عرض السيد رئيس الاجتماع البند الخاص بإبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

القـــرار (٨)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٦١٢,٤٨١,٦٤٣) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٤٠%على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن كل ما يتعلق بإدارتهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

البند (٧)
تحديد قيمة بدلات ومكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين
للعام المالي ٢٠٢٢

عرض السيد رئيس الاجتماع على الجمعية العامة النظر في الموافقة على بدلات ومكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين للعام المالي ٢٠٢٢.

القـــرار (٩)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٦١٢,٣٣١,٩٤٨) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٣٨% من إجمالي الأسهم المصوتة على تحديد بدلات ومكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين للسنة المالي ٢٠٢٢ على النحو التالي:
بدل حضور سنوي يتقاضاه رئيس وكل عضو غير تنفيذي بمجلس الادارة بمبلغ صافي قدره مائة وخمسة وعشرين ألف جنيه مصري.

بدل حضور سنوي يتقاضاه كل عضو غير تنفيذي بمجلس الإدارة عن عضوية أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس بمبلغ صافي قدره مائة وعشرة ألف جنيه مصري، على أن يكون البدل السنوي المقرر لرئيس كل لجنة مبلغ صافي قدره مائة واثنين عشرين ألف جنيه مصري.

البند (٨)
تعيين السادة مراقبي حسابات البنك وتحديد أتعابهما
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

قدم السيد رئيس الاجتماع مقترح لجنة المراجعة والذي أيده مجلس الإدارة للعرض على الجمعية العامة للموافقة على تعيين **السيد الأستاذ/ فريد سمير فريد** – الشريك بمكتب "ديلويت - صالح وبرسوم وعبد العزيز - محاسبون قانونيون ومراجعون"، **والسيد الأستاذ/ تامر صلاح الدين عبد التواب رشدي** - الشريك بمكتب "برايس وتر هاوس كوبرز - عز الدين ودياب وشركاهم - محاسبون قانونيون" كمراقبي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، والموافقة على تحديد الأتعاب السنوية لكل منهما المقترحة بمبلغ قدره ٢,٨٧٠ ألف جنيه مصري (بخلاف ضريبة القيمة المضافة) لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة ربع السنوية والسنوية للقوائم المالية المستقلة والمجمعة والتقارير المتطلبة من البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية.

القـــرار (١٠)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٥٠,٠٤٠,٣١٣) سهم بما يمثل نسبة ٨٩,٢٧% من إجمالي الأسهم المصوتة على على تعيين **السيد الأستاذ/ فريد سمير فريد** – الشريك بمكتب "ديلويت - صالح وبرسوم وعبد العزيـز - محاسبون قانونيـون ومراجعـــون"، **والسيد الأستاذ/ تامر صلاح الدين عبد التواب رشدي** - الشريك بمكتب "برايس وتر هاوس كوبرز - عز الدين وديان وشركاهم - محاسبون قانونيون" كمراقبي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، ووافقت الجمعية العامة على تحديد الأتعاب السنوية لكل منهما بمبلغ قدره ٢,٨٧٠ ألف جنيه مصريا (بخلاف ضريبة القيمة المضافة) لمراجعة وإصدار تقارير المراجعة ربع السنوية والسنوية للقوائم المالية المستقلة والمجمعة والتقارير المتطلبة من البنك المركزي المصري وهيئة الرقابة المالية.

البند (٩)
الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٢

عرض السيد رئيس الاجتماع على الجمعية العامة للنظر في الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٢ بما يجاوز قيمته ألف جنيه مصري، وذلك إعمالاً لما تنص عليه المادة ١٠١ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وكذلك اعتماد التبرعات التي تمت خلال ٢٠٢١، والتي استعرضتها المذكرة المعروضة وتبلغ اجماليها ٨٥,٩ مليون جنيه مصري.

القـــرار (١١)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٥٧١,٤٦٢,٨٩٩) سهم بما يمثل نسبة ٩٢,٧٤% من إجمالي الأسهم المصوتة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٢ بما يجاوز قيمته ألف جنيه مصري، واعتمدت الجمعية العامة كافة المبالغ التي وافق مجلس الإدارة على التبرع بها خلال ٢٠٢١.

البند (١٠)
الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بالقيام بأعمال فنية وإدارية أخرى

عرض الســـيد رئيس الاجتماع على الجمعية العامة للنظر في الترخيص للســـادة أعضـــاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصـــفة دائمة بالقيام بأي عمل فني أو إداري بأية صـــورة كانت في أي شـــركة مساهمة أخرى، وذلك إعمالاً لما نصت عليه المادة (٩٥) من قانون الشركات رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨١.

القـــرار (١٢)

وافقت الجمعية العامة بعدد (٦١٢,٣٣١,٩٤٨) سهم بما يمثل نسبة ٩٩,٣٨% من إجمالي الأسهم المصوتة على الترخيص للسادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصفة دائمة بالقيام بأي عمل فني أو إداري بأية صورة كانت في أي شركة مساهمة أخرى وذلك إعمالاً لنص المادة (٩٥) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وبانتهاء بنود جدول الأعمال، تقدم السيد رئيس مجلس الإدارة بشكر السادة المساهمين على الحضور كما تقدم بالشكر للسادة أعضاء مجلس الإدارة والمسئول التنفيذي الرئيسي والعضو المنتدب على مجهوداته، كما توجه بالشكر للبنك المركزي المصري على التعاون المستمر.

وبهذا، انتهت أعمال الجمعية العامة العادية الساعة الثالثة والنصف عصر ذات اليوم.

رئيس مجلس الإدارة
شريف سمير محمود سامي

أمين سر الجمعية
مهـــا الشاهـــد